الأحياء العشوائية (الفافيلا) وناطحات السحاب الحديثة في فورتاليزا، البرازيل

# أداة القياس

جوناثان أوستري وأندرو بيرغ

**بالرغم** من أن تزايد عدم المساواة الاقتصادية أصبح من الموضوعات الاقتصادية والسياسية المهمة في السنوات الأخيرة، فإن تعريفه بشكل دقيق غالبا ما يتسم بالغموض. فقد يُقصد بعدم المساواة الاقتصادية المصير النسبي للطبقة المتوسطة أو أعلى ١٪ من أصحاب الدخول، كما يمكن قياسه قبل الضرائب والتحويلات أو بعدها. وتوجد علاقة وطيدة بين ما يتم قياسه والنتائج التي يتم التوصل إليها والاستجابات الملائمة على مستوى السياسات.

وفضلا على ذلك، أصبح هناك قبول متزايد لحقيقة عدم المساواة، وتحول الاهتمام في الواقع إلى كيفية التصرف حيال هذه الحقيقة — كأن يعاد توزيع الدخل مثلا، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن تنفيذه، وما الآثار المحتملة لإعادة توزيع الدخل. ومثلما هو الحال مع تعريف عدم المساواة، فإن تعريف "إعادة التوزيع" وكيفية قياسها يشكلان فارقا كبيرا على مستوى التحليلات والسياسات.

## ما المقصود بعدم المساواة؟

تنطوي جميع المفاهيم الاقتصادية على إشكاليات صعبة من حيث كيفية القياس ووضوح المفهوم، ولكن مفهوم عدم المساواة ربما يكون أكثر إشكالية من معظم المفاهيم. فقياس إجمالي الناتج المحلي، على سبيل المثال، هو في حد ذاته معقد للغاية. ولكن على الأقل الهدف واضح، وهو حساب الناتج الإجمالي لاقتصاد ما. وفي المقابل، نجد أن مفهوم عدم المساواة أقرب إلى مفهوم "القدرات التنافسية"، على سبيل المثال —فأي مقياس بسيط هو محاولة لاختزال قضية معقدة وصولا إلى رقم واحد.

وتأتي معظم بيانات عدم المساواة في الأصل من المسوح التي يتم فيها عادة سؤال الأسر عن دخلها من مختلف المصادر والضرائب والاستهلاك. وتنطوي هذه المعلومات المستقاة على أوجه قصور عديدة. فإجراء هذه المسوح عملية مكلفة ومعقدة، وتجرى مرة واحدة على أقصى تقدير كل سنوات قليلة. ولا يوجد ضمان على أن هذه المسوح ممثِّلة. فقد يصعب على القائمين بالمسوح تحديد هوية الأثرياء وقد تقل احتمالات مشاركتهم في المسوح حتى في حالة التعرف عليهم.

وغالبا ما يرغب الباحثون في مقارنة أوجه عدم المساواة بين الفترات الزمنية وبين البلدان، ولكنه أمر صعب لأسباب كثيرة:

- **توجد اختلافات كبيرة بين المسوح**. فعلى سبيل المثال، هناك عدة طرق لتعريف الدخل. فقد يتضمن الدخل من عوامل الإنتاج فقط، كالأجور من العمل والأرباح من رأس المال (الدخل السوقي)، أو قد يتضمن أيضا التحويلات كالمنح الخاصة والدعم

**عدم المساواة قد يكون موضوعا مثيرا للاهتمام، ولكن يصعب تعريفه.**

الحكومي والمعاشات التقاعدية، أو الموارد العينية مثل قسائم المعونة الغذائية ومدفوعات الضرائب (صافي الدخل أو الدخل المتاح). كذلك قد تعكس البيانات التي تجمعها المسوح عدم المساواة في الاستهلاك وليس في الدخل.

• **وحدة التحليل تختلف أيضا**. فقد ينظر إلى بيانات الدخل الواردة في المسوح حسب الفرد أو الأسرة أو الوحدة الضريبية (والتي تختلف غالبا عن الأسرة). وعادة ما تجمع المسوح بيانات الدخل حسب "الأسرة المعدلة". ويراعي مفهوم الدخل هنا أن تكلفة الفرد الواحد في الأسرة تنخفض مع زيادة عدد أفرادها.

ونظرا لهذه المشكلات وغيرها من المشكلات التي تنطوي عليها المسوح، لا سيما تلك الخاصة برصد دخل الأثرياء، بدأ خبراء الاقتصاد في فحص السجلات الضريبية كمصدر لبيانات توزيع الدخل (راجع دراسة Atkinson, Piketty, and Saez, 2011). وبيانات الضرائب لديها عدة مميزات تميزها عن بيانات المسوح، إذ توجد بيانات متاحة عن جميع دافعي الضرائب وبالتالي فهي أفضل تمثيلا للأثرياء ويمكن من خلالها فحص الشرائح الصغيرة، كأعلى ٠,١٪ من أصحاب الدخول. علاوة على ذلك، فإن البيانات عادة ما تصدر سنويا وغالبا ما تتوافر بيانات تاريخية منذ مطلع القرن العشرين.

ولكن توجد أيضا عيوب مهمة في استخدام بيانات الضرائب. أولا يتم استبعاد العديد من الفقراء وحتى متوسطي الدخل ممن لا يدفعون ضرائب الدخل. وثانيا، لا توجد عموما سوى معلومات محدودة عن مدفوعات الضرائب ومقبوضات التحويلات الفعلية والتي يلزم توافرها لحساب الدخل المتاح. وثالثا، يقتصر توافر البيانات عن الاقتصادات المتقدمة وعدد قليل من اقتصادات السوق الصاعدة. ورابعا، تنطوي البيانات القائمة على الضرائب على مشكلات قياس ناتجة عن الإبلاغ غير الدقيق للبيانات واستخدام استراتيجيات التهرب الضريبي التي ربما يستخدم أغلبها الطبقة الأكثر ثراء على الإطلاق.

## أسلوب القياس مهم

وفي ظل هذه القياسات المختلفة وما تنطوي عليه من أوجه قصور، من المهم استخدام المقياس الملائم للمسألة المطروحة.

ولنبدأ بمقارنة بسيطة بين الولايات المتحدة وألمانيا على أساس بيانات الدخل المتاح للأسر المعدلة (راجع الرسم البياني ١). والدخل المتاح هو أساسا عبارة عن مدفوعات الدخل والتحويلات التي تتلقاها الأسر ناقصا الضرائب. ويتعين اختزال هذه المعلومات في صيغة يسهل مقارنتها. وتوجد وسائل عديدة لإجراء هذه المقارنة، ولكل وسيلة استخداماتها.

ومؤشر جيني هو أكثر المؤشرات المجمعة استخداما. فهو يقيس متوسط الفرق في الدخل بين أي أسرتين (أو فردين) يتم اختيارهما عشوائيا من مجموع السكان. وتتم معايرة المؤشر من صفر إلى واحد، حيث يعني الصفر حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني واحد أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله. ونظرا لأن مؤشر جيني يرصد توزيع الدخل بالكامل وهو مستخدم في العديد من البلدان، يمكن الاستفادة منه في فهم انعكاسات الاقتصاد الكلي ومحددات عدم المساواة في الدخول.

وهناك اهتمام كبير في الآونة الأخيرة بنصيب فاحشي الثراء في الدخل — أي أعلى ١٪ أو ٠,١٪ من أصحاب الدخول — نظرا لارتفاعه الحاد في بعض البلدان منذ عام ١٩٨٠ تقريبا. وقد تركزت الزيادة بشكل كبير في أعلى فئة من فئات توزيع الدخل بحيث لم يمكن رصدها بدقة باستخدام مؤشرات جيني التي ترصد جميع فئات توزيع الدخل وتقوم على استخدام المسوح.

وقد يكون نصيب أعلى ١٪ من أصحاب الدخول مقياسا أكثر جدوى ويرجع ذلك جزئيا لأنه يرصد سمة من سمات توزيع الدخل ذات أهمية كبيرة لبعض الأغراض، مثل قدرة فاحشي الثراء على السيطرة على العملية السياسية. ومثلما قال قاضي المحكمة العليا الأمريكية الراحل لويس برانديس "قد تكون لدينا ديمقراطية، أو قد تكون لدينا ثروة متركزة في أيدي قلة قليلة، ولكن لا يمكن أن يجتمع لدينا الأمران". ولم يكن يفكر حينها في المؤشرات العامة لعدم المساواة مثل مؤشر جيني. وفي دراسات مثل دراسة Joseph Stiglitz (2012)، يشير مؤلفوها إلى أن التركيز المعتاد على مؤشر جيني جعل العديد من المحللين يغفلون عن انعكاسات ارتفاع الفئة العليا من الدخول على تطور القوى السياسية في الولايات المتحدة. غير أن المؤشرات الأوسع نطاقا أكثر جدوى لبعض الأغراض. فعلى سبيل المثال، نجد أن البلدان التي يشيع فيها عدم المساواة مقارنة بغيرها تكون التفاوتات بين أجيالها أقل عادة حسب مؤشر جيني، ولكن ليس حسب مؤشر أعلى ١٪ من أصحاب الدخول.

الرسم البياني ١

**تقسيم الكعكة**

توزيع الدخل غير متساوٍ في الولايات المتحدة وألمانيا.

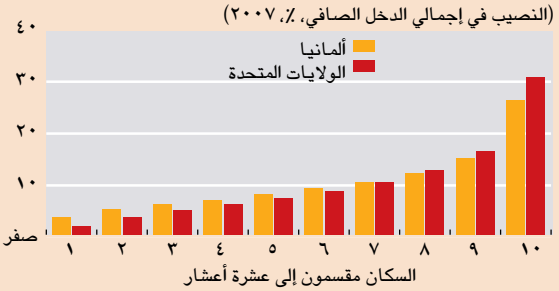


المصدر: قاعدة بيانات المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة (WIID 3.0A)، يونيو ٢٠١٤.

ملحوظة: أزواج الرسوم الخطية مرتبة من العشر الأكثر فقرا على الإطلاق من السكان في الولايات المتحدة وألمانيا إلى أغنى ١٠٪ من السكان. ومؤشر جيني الذي يقيس المستوى الكلي لعدم المساواة في البلد المعني يبلغ ٠,٢٩ لألمانيا و٠,٣٨ للولايات المتحدة. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، يعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله.

الرسم البياني ٢

**القياس**

يتزايد عدم المساواة ونصيب أغنى ١٪ من السكان في الدخل في كل من ألمانيا والولايات المتحدة، بالرغم من انخفاضهما في الولايات المتحدة خلال الركود الكبير.

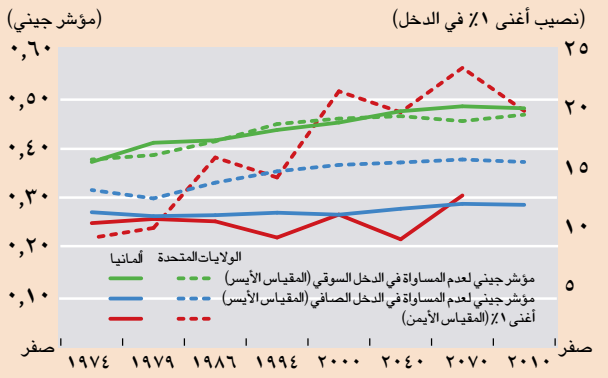


ملحوظة: يقاس عدم المساواة في الدخل السوقي قبل الضرائب ومدفوعات التحويلات. ويراعي في حساب عدم المساواة في الدخل الصافي مدفوعات التحويلات والضرائب. ويحسب نصيب أغنى ١٪ من السكان في الدخل قبل الضرائب والتحويلات. ويقيس مؤشر جيني مستوى عدم المساواة في الاقتصادات. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، فيعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله.

ويوضح الرسم البياني ٢ التغير في مؤشر جيني لعدم المساواة في الدخل السوقي (قبل الضرائب والتحويلات) ونصيب أعلى ١٪ من أصحاب الدخول في ألمانيا والولايات المتحدة. ويشير المقياسان إلى زيادة في البلدين، لكن الزيادة أكبر كثيرا بالنسبة لأعلى ١٪ من أصحاب الدخول في الولايات المتحدة. ومن النتائج الأخرى المثيرة للاستغراب أن ألمانيا والولايات المتحدة تسجلان نفس القدر تقريبا من عدم المساواة في الدخل السوقي — مقيسا بمؤشر جيني.

## عدم المساواة والنمو

في دراستنا لعدم المساواة، ركزنا على انعكاساته المترتبة في استمرارية النمو في عينة كبيرة من البلدان. وافترضنا أن العديد من الآليات التي تربط عدم المساواة بالنمو قد تكون في العمل، بما في ذلك تأثير عدم المساواة على قدرة الفقراء والطبقة الوسطى على مراكمة رأس المال البشري؛ وتأثيره على الاستقرار السياسي وبالتالي على حوافز الاستثمار؛ وعلى التماسك الاجتماعي والقدرة على مقاومة الصدمات وتصحيحها بفعالية؛ وعلى الضغوط السياسية لإعادة توزيع الدخل والتي قد تؤدي إلى تقويض الحوافز ومن ثم إبطاء النمو. وكان استخدام مؤشر جيني خيارا ممتازا نظرا لأننا كنا نرغب في تغطية جميع هذه القنوات دون تحديد أي منها أكثر أهمية، ولأننا كنا نحتاج إلى عينة كبيرة من البلدان والفترات الزمنية. وعززت دراسة Berg and Ostry (2011) التوافق المبدئي وربما المتنامي بين الباحثين في هذا الصدد، حيث توصلت إلى أن زيادة عدم المساواة يترتب عليها نمو أقل استمرارية.

وقد تحول التركيز على عدم المساواة إلى اهتمام بإعادة توزيع الدخل. وكانت النتائج التي توصلنا إليها بشأن عدم المساواة والنمو غامضة بخصوص الانعكاسات على إعادة توزيع الدخل. وإذا كانت البلدان التي يشيع فيها مزيد من عدم المساواة مقارنة بغيرها تحاول عادة إعادة توزيع مزيد من الدخل، وأدت إعادة التوزيع تلك (معدل ضريبي ودعم أعلى) إلى تقويض حوافز العمل والاستثمار، فإن إعادة التوزيع لن تكون "حلاً" لعدم المساواة بل جزءا من المشكلة، على الأقل بالنسبة للنمو.

ولقد واجهنا مشكلتين معقدتين في عملية القياس. أولا، معظم مجموعات بيانات التحليل القطري المقارن الخاصة بعدم المساواة تتكون في الأساس من معلومات عن عدم المساواة في صافي الدخل (المتاح). غير أن تحديد ما إذا كانت زيادة عدم المساواة في البلدان تقترن أيضا بزيادة في إعادة توزيع الدخل يتطلب تحليل العلاقة بين عدم المساواة في الدخل السوقي وإعادة توزيع الدخل، لأن مفهوم عدم المساواة في صافي الدخل يخلط بين آثار عدم المساواة في الدخل السوقي وآثار إعادة توزيع الدخل. وثانيا، أردنا قياس إعادة توزيع الدخل لتقييم الجانب الثاني من الموضوع، وهو مدى أهمية إعادة توزيع الدخل بالنسبة للنمو، كما في حالة المفاضلة المهمة بين المساواة والكفاءة في دراسة Arthur Okun (1975).

غير أننا وجدنا أن إعادة توزيع الدخل أصعب في قياسها بدقة عن عدم المساواة. وركزت أغلب الجهود على استخدام مؤشرات بديلة لقياس إعادة توزيع الدخل، مثل الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي، وإجمالي الإيرادات ومعدلات الضريبة.

ولكن هذه المؤشرات البديلة غير دقيقة بدرجة كبيرة. فالعديد من الضرائب قد تكون غير تصاعدية، مثل ضرائب الرواتب أو المبيعات. وبالمثل، فإن مزايا الإنفاق الاجتماعي قد توجه أو قد لا توجه في معظمها إلى المجموعات الأقل دخلا. فعلى سبيل المثال، نجد في الاقتصادات النامية أن الجزء الأكبر من الإنفاق التعليمي يركز على التعليم الثانوي والعالي، وهو ما يعود بالفائدة أساسا لمن هم أفضل حالا، بينما يوجه جزء كبير من الإنفاق على الرعاية الصحية لدعم المستشفيات في المناطق الحضرية التي قد لا تكون خدماتها موجهة إلى المواطنين الفقراء أو حتى متوسطي الدخل. وبقياس إعادة توزيع الدخل باستخدام هذه المؤشرات البديلة، وجد الباحثون شواهد محدودة على أن زيادة عدم المساواة في البلدان تقترن بزيادة إعادة توزيع الدخل. ولكن النتائج تكون أكثر وضوحا عند استخدام مقاييس أكثر دقة.

الرسم البياني ٣

**إعادة توزيع الدخل**

يتراجع مستوى عدم المساواة بعد تحصيل الضرائب ومدفوعات التحويلات الموجهة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض.

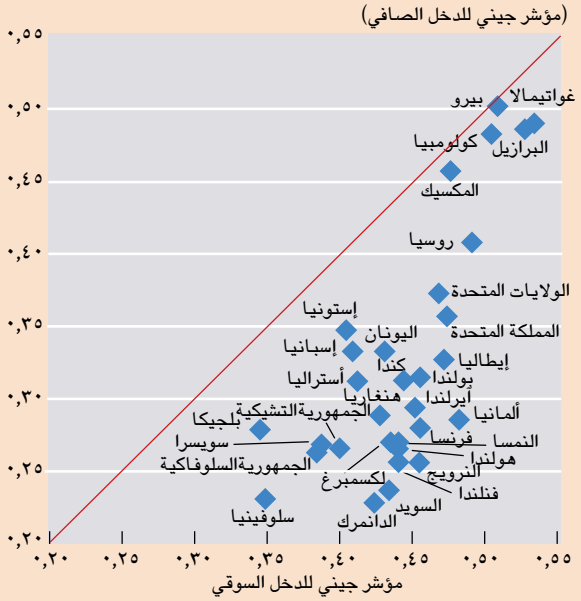


المصادر: دراسة (Solt (2009، والإصدار الرابع من القاعدة الموحدة لبيانات عدم المساواة في العالم.

ملحوظة: يقيس مؤشر جيني مستوى عدم المساواة في اقتصاد ما. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، فيعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله. ويساوي الدخل السوقي الدخل المقبوض قبل التحويلات والضرائب. ويحسب صافي الدخل بعد الضرائب والتحويلات. وكلما بعد الاقتصاد عن الخط المائل بدرجة ٤٥ ناحية اليمين، زاد مستوى إعادة توزيع الدخل. وتعكس هذه الأرقام آخر سنة متاحة عنها بيانات لكل بلد، ويتراوح النطاق الزمني للبيانات ما بين عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠١٠.

الرسم البياني ٤

**تحقيق مزيد من المساواة، ومزيد من النمو**

يرتبط ارتفاع عدم المساواة في الدخل الصافي بتراجع النمو، بينما يبدو أن إعادة توزيع الدخل ليس لها سوى تأثير سلبي محدود على النمو.

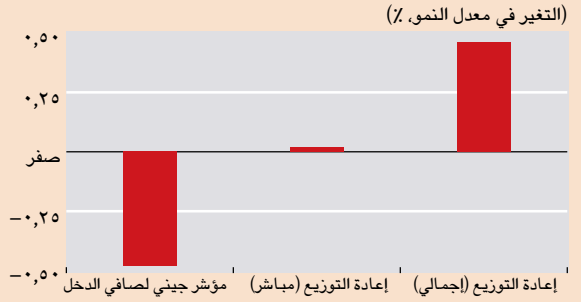


المصدر: دراسة (Ostry, Berg, and Tsangarides (2014.

ملحوظة: ارتفاع العمود الأول، الذي يقع دون مستوى الصفر، يعكس تراجعا في متوسط معدل النمو الحقيقي (بعد التضخم) في نصيب الفرد من الدخل خلال خمس سنوات، ويصاحب هذا التراجع زيادة في عدم المساواة (مقيسة بمؤشر جيني لصافي الدخل) من المئين الخمسين إلى المئين الستين، مع تثبيت قيم المتغيرات الأخرى (بما في ذلك إعادة التوزيع). ويقيس مؤشر جيني مستوى عدم المساواة الكلي في البلدان. وعندما يساوي مؤشر جيني صفرا، فيعني ذلك حصول جميع الأسر على نفس الدخل، بينما يعني مؤشر جيني الذي يساوي واحدا أن أسرة واحدة تحصل على الدخل كله. ويقصد "بصافي الدخل" الدخل بعد الضرائب والتحويلات. ويوضح العمود الثاني تأثير (موجب بالكاد) زيادة قدرها عشر درجات مئينية في مستوى إعادة التوزيع على النمو، مع تثبيت قيم صافي الدخل وعدم المساواة والمتغيرات الأخرى. وتقاس إعادة التوزيع كالفرق بين مؤشر جيني للدخل السوقي (الدخل قبل الضرائب والتحويلات) ومؤشر جيني للدخل الصافي. ويوضح العمود الثالث التأثير الموجب على النمو نتيجة لنفس الزيادة في مستوى إعادة التوزيع بمقدار عشر درجات مئينية، ولكن مع مراعاة التأثير (غير المباشر) لزيادة إعادة التوزيع على تراجع عدم المساواة في صافي الدخل وبالتالي زيادة النمو. وتفترض هذه الحسابات أن زيادة إعادة التوزيع ليس لها تأثير على عدم المساواة في الدخل السوقي.

دراسة Milanovic (2000) مجموعة بيانات أعلى جودة من قاعدة بيانات دراسة الدخول في لكسمبرغ ومعظمها عن البلدان الصناعية. وتتضمن هذه المجموعة بيانات قابلة للمقارنة بدرجة كبيرة عن عدم المساواة في الدخل السوقي والصافي. وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين إعادة توزيع الدخل ومستوى عدم المساواة في الدخل السوقي لتلك المجموعة من البلدان الديمقراطية الغنية.

**استخدام المقياس الملائم للمسألة المطروحة.**

وقد انصب اهتمامنا على محددات النمو الاقتصادي في جميع البلدان. ومن حسن الحظ أن دراسة Frederick Solt (2009) لمؤلفها العالم السياسي تضمنت مجموعة بيانات جديدة نسبيا وهي نتاج جهود حثيثة لجمع المعلومات التي كنا نحتاجها بالضبط. واستنادا إلى معايير أساسية، قام مؤلف الدراسة باستخراج مقاييس نمطية من البيانات عالية الجودة التي تم جمعها عن عدم المساواة من خلال المسوح. وكان المؤلف قد جمع معلومات من مسوح أجراها البنك الدولي والأمم المتحدة وغيرهما عن مؤشرات جيني التي تعكس مختلف تعاريف الدخل (كالدخل السوقي والدخل الصافي) والوحدات المحاسبية (كالأسرة أو الفرد). ثم قام بتحليل الحالات الكثيرة التي تتوافر فيها عدة مؤشرات لعدم المساواة لبلد معين خلال فترة زمنية لتقدير العلاقة بين مختلف المقاييس. ففي بلدان أمريكا اللاتينية خلال سبعينات القرن الماضي على سبيل المثال، كانت توجد علاقة يسهل التنبؤ بها بين عدم المساواة في الاستهلاك وعدم المساواة في الدخل المتاح. واستنادا إلى هذه المعلومات، ومئات العلاقات المماثلة التي تم تحليلها على نحو منهجي، وضعت الدراسة مقاييس معيارية لعدم المساواة في الدخل الصافي والدخل السوقي لعدد كبير من البلدان والفترات الزمنية.

وتوصلنا إلى بعض النتائج اللافتة للنظر استنادا إلى المعلومات المتاحة عن عدم المساواة في الدخل الصافي والدخل السوقي. فعلى سبيل المثال، من المعروف أن مستوى عدم المساواة في الولايات المتحدة يتجاوز مستواه كثيرا في ألمانيا وأن مستوى عدم المساواة في أمريكا اللاتينية يتجاوز مستواه في أوروبا، ولكن ما لا يعرفه الكثيرون أن هذه المقارنات صحيحة من حيث صافي الدخل. والنتيجة من حيث عدم المساواة في الدخل السوقي (الدخل قبل الضرائب والتحويلات) مماثلة إلى حد كبير (راجع الرسم البياني ٣).

وبوجه أعم، نظرا لأن البلدان التي يزيد فيها عدم المساواة في توزيع الدخل السوقي عادة ما تشهد مزيدا من إعادة توزيع الدخل، لا تشهد هذه البلدان بالضرورة مزيدا من عدم المساواة في توزيع صافي الدخل. ففي المتوسط، تعوض إعادة التوزيع حوالي ٦٠٪ من الفرق. ولكن الولايات المتحدة تمثل حالة استثنائية بين البلدان الغنية بسبب ارتفاع مستوى عدم المساواة في صافي الدخل، ويعود جزء من ذلك إلى أن إعادة توزيع الدخل تتم على نطاق محدود نسبيا ويعود الجزء الآخر إلى ارتفاع مستوى عدم المساواة في الدخل السوقي.

## استنتاجات جديدة

توصلنا إلى ثلاثة استنتاجات عامة في دراستنا (Ostry, Berg and Tsangarides 2014) التي استندنا فيها إلى البيانات الواردة في دراسة Solt. أولا، المجتمعات التي يزيد فيها عدم المساواة تزيد فيها إعادة توزيع الدخل، ولا يقتصر ذلك على البلدان الغنية، ولكن ينطبق أيضا (ولكن على نطاق أضيق) على البلدان التي لا يزال اقتصادها في طور النمو. وثانيا، هناك ارتباط قوي بين تراجع عدم المساواة في صافي الدخل وارتفاع النمو وزيادة استمراريته، وذلك عند مستوى معين من إعادة التوزيع. وثالثا، يبدو أن إعادة التوزيع – مقيسة كالفرق بين عدم المساواة في الدخل السوقي وعدم المساواة في الدخل الصافي – لها تأثير موات عموما على النمو (يوضح الرسم البياني ٤ الاستنتاجين الأخيرين). وفي الحالات القصوى فقط توجد شواهد على أن إعادة التوزيع قد يكون لها تأثير سلبي على النمو. وبذلك فإن الآثار المباشرة وغير المباشرة الكلية لإعادة توزيع الدخل مواتية للنمو في المتوسط. وعلينا أن ندرك بالطبع أوجه القصور التي تنطوي عليها مجموعة البيانات المستخدمة والمقارنات القطرية بوجه أعم. ومما لا شك فيه أن تفاصيل سياسات إعادة التوزيع مهمة بالطبع (راجع IMF 2014). ولكن في ضوء الدراسة التي أعددناها، ينبغي توخي الحذر من افتراض وجود مفاضلة كبيرة بين إعادة التوزيع والنمو.

ويجري بحث العديد من الموضوعات المثيرة للاهتمام في هذا المجال في الوقت الحالي. غير أنه ينبغي بالطبع إيلاء الأولوية لجمع وتحليل بيانات أكثر وأفضل، بما في ذلك عن عدم المساواة وإعادة توزيع الدخل في عدد أكبر من البلدان، وإجراء تحليلات قطرية لإعادة توزيع موارد المالية العامة (راجع دراسة Lustig and others, 2013)، وزيادة الاهتمام بعدم المساواة في توزيع الثروة — مقابل عدم المساواة في الدخل — ولكن لا يمكننا بالطبع انتظار توافر البيانات الملائمة، بل يتعين علينا العمل على تحسين البيانات وتوخي الحرص في استخدام البيانات المتاحة بالفعل. ■

جوناثان أوستري نائب مدير وأندرو بيرغ مساعد مدير، وكلاهما في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

المراجع

*Alvaredo, Facundo, Anthony B. Atkinson, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, 2014,* The World Top Incomes Database. *http://topincomes.g-mond.parisschoolofeconomics.eu*

*Atkinson, Anthony, Thomas Piketty, and Emmanuel Saez, 2011, "Top Incomes in the Long Run of History,"* Journal of Economic Literature, *Vol. 49, No. 1, pp. 3–71.*

*Berg, Andrew, and Jonathan Ostry, 2011, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" IMF Staff Discussion Note No. 11/08 (Washington: International Monetary Fund).*

*International Monetary Fund (IMF), 2014, "Fiscal Policy and Income Inequality,"* IMF Policy Paper *(Washington).*

*Lustig, Nora, and others, 2013, "The Impact of Taxes and Social Spending on Inequality and Poverty in Argentina, Bolivia, Brazil, Mexico, Peru and Uruguay: An Overview," Tulane Economics Working Paper No. 1316 (New Orleans, Louisiana: Tulane University).*

*Milanovic, Branko, 2000, "The Median-Voter Hypothesis, Income Inequality, and Income Redistribution: An Empirical Test with the Required Data,"* European Journal of Political Economy, *Vol. 16, No. 3, pp. 367–410.*

*Okun, Arthur M., 1975,* Equality and Efficiency: The Big Tradeoff *(Washington: Brookings Institution).*

*Ostry, Jonathan, Andrew Berg, and Charalambos Tsangarides, 2014, "Redistribution, Inequality, and Growth," IMF Staff Discussion Note No. 14/02 (Washington: International Monetary Fund).*

*Solt, Frederick, 2009, "Standardizing the World Income Inequality Database," Social Science Quarterly, Vol. 90, No. 2, pp. 231–42.*

*Stiglitz, Joseph E., 2012, The Price of Inequality: How Today's* Divided Society Endangers Our Future *(New York: W.W. Norton).*